اذ كم يوجد شيء بغير ارادته فمن ثم اعترض السيد الحموي اخراج ما وافق الوزن عن الشعر في القرآن بقيد القصد ولك ان تقول المنفي قصد خاص وهو ان يجعل بحيث يختل اكما سلوب المقيد به لو كاه تامل

وهو الحكم فرع اول الكتاب بالمطابق وسيقه ما فيه صحتها سبق في اول الكتاب ما في اضافة الصحة للشبهة يعني الى تشبير الى ان الفاء فصيحة وانه راجع لجميع الصفات وان قوله سبيل الحق على حذف مضاف والريب على حذف مضافين وليس بلازم فيهما وسبيل الحق يحتمل البيان الفائق لبهام المطلوب عن الصفات وسبيل الخلاف فيها اي اتصاف تسمح فتفسر الصفة باتصاف كانه حاصل الغرض صفة الاخلاف للقول للحكما وابن الحسين البصري بن المعتزلة ان حياته تعالى عين صحة اتصافه بالعلم والقدرة انظر شرح المصم تقتضي الصحة نقل المصنف في الشرح عن السعد اذ لو لم تكن صفة تقتضي الصحة لكان اختصاصه تعالى بهذه الصحة ترجيحا بلا مرجح ونقض اجمالا بانه لو كان صحيحا لزم ان يكون اختصاص ذاته بهذه الصفة لصفة اخرى وانما لزم الترجيح بلا مرجح فيلزم التسلسل واجيب بانه ذاته تعالى كافية في هذا التخصيص والا اقتضاء قلت وبهذا ينبغي ان يعد في الملازمة من اصلها انتهى فالحق ان كانت ذاته تعالى لا يطلب لها مخصص لقيامها به قدير العلم قيل هي تقتضي صحة القدرة والارادة ايضا وانما اقتضى العلم لانه شرط في غيره وشرط الشرط شرط في المشروط وكما يخالف ان هذا لا يظهر اكما لو قال يتوقف عليها صحة العلم لكنه قال تقتضي ولا يلزم من اقتضاء الشرط اقتضاء المشروط فمس المصحف مثلا يقتضي الوضوء ولا يقتضي الصلاة الا ان يلتفت المصنف الواقفي ولعله اقتصر على العلم لتوقف غيره عليه على ما اسلفناه وغيرها كالسمع بغير حي وما قاله ارباب الكشف في الجهاد كالجذع يدل على انه

اعطى

اعطى حياة ايضا اذ ذاك فلا يضر التلازم تامل الارادة خرجته ه الطبيعية كطلب الثقيل المستفل فلا يستلزم حياة وكذا الفسرية وهذا يدل على ان الارادة لكل حي ويويده تعريف الحيوان المشهور وقولهم بعضهم الارادة من خواص العقلا لعله ارادا الكاملة خامسة اثبت باعتبار الصفة به في حاشية شيخنا الاولى بها لان مدخول في وصف المشبه واسلفنا لك غير مرة ان الاولى ان يكون مدخول في الكلي الجامع فتبه دليل السمع الخ تقدم ما في ذلك عند قوله ان يعرف ما قد وجبا لله العقل اي لانها لو انتفى شيء منها لما وجد شيء من العالم صفة اي يصح ان ترى على قاعدة الجماعة وليست من جنس الحروف ويصح سماعها مع ذلك اذ كما صح ان يرى كل موجود يصح ان يسمع خلافا لما نقل عن ابن منصور انها لا تسمع اذ كما يسمع الاما كان من جنس الحروف و الاصوات انظر شرح المسايرة للكمال وقال الحويي سمع كلام الله غيرها وعلى السماع فهل بالاذن او بجميع الجسد تردد وعلى كل حال فهو مقرر عن كيفيات الحدوث وزعمت الحنابلة ان الكلام القديم حروف قديمة قائمة بالذات وما ال اليه المعضد قال منزهة عن الترتيب وانما ذاك في الحادث لضعف اكالة ورده السعد تليمنه بانه لا يعقل وتعالى بعضهم حتى زعم قدم هذه الحروف التي نقرؤها والرسوم بل تجاوز جهل بعضهم لغلاف المصحف ونعوذ بالله من التفريط والافراط وقالت الكرامية كلامه حروف حادثة قائمة بذاته والمعتزلة تقول ان يكون كلاما قائما بذاته وانما يخلقه في شيء كالشجرة ولسان جبريل السكوت هو ترك الكلام اختيارا والافتخرس امر الخ ثم ان لم يشترط وجود المامور كان امرا للمعدوم وتكوين والا تجد كونه امرا وان كان ذاته قديمة وكذا الخلاف في وصف المكلم بلا تاهل يشترط في الخطاب وجود المخاطب واما متكلم بالنافاز لي تطعا وعلى عدم الاشتراط فللكلام تعلق دلالة تنجيزي قديم في الكل وعلى اشتراط

Copyright © Qalamos

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)